Insaf
Defending
Freedoms & Minorities

الحرية الدينية

في اليمن

إصدارات مركز إنصاف للدفاع عن الحريات والأقليات - يناير 2022م

الحرية الدينية
في اليمن

إعداد

إيمان حُميد

إبراهيم نجيب

www.insaf-ye.org

insaf@insaf-ye.org

إصدارات مركز إنصاف للدفاع عن الحريات والأقليات

يناير 2022م

نبذة عن المركز

مركز إنصـــــاف للـدفـاع عن الحريـات والأقليـات هو منظمـة يمنيـة غير ربحيـة وغير حكوميـة، تـأســـس في العـام 2019، ويســـعى إلى الـدفـاع عن الحريـات العـامـة وحقوق الأقليـات في اليمن من خلال العمـل على توثيق الانتهـاكـات وتقديم أدوات الـدعم والمنـاصـــرة، وإجراء الأبحـاث والـدراســـات المتعلقـة بـالأقليـات والحريـات وحقوق الإنســـان، وكـذلـك القيـام ببنـاء القـدرات في هـذا المجـال من خلال تنظيم الـدورات وورش العمـل وكـذا إقـامـة النـدوات والفعاليات التي من شأنها تعزيز الوعي بأهمية الحريات وحماية الأقليات

الحريات الدينية في اليمن

الحريات الدينية - تهديد متزايد

لطالما كانت اليمن بلدًا متنوعًا وغنيًا ثقافيًا منذ العصور القديمة. وقد أدى هذا التنوع إلى استقرار العديد من مجموعات الأقليات الدينية في اليمن والتعايش السلمي مع مجموعات أخرى لمئات السنين. إلا انه، وكما هو الحال مع العديد من الحالات حول العالم، فإن الاضطرابات السياسية دائمًا تؤدي إلى اضطهاد هذه الأقليات.

توشك الحرب في اليمن الدخول في عامها الثامن، وتشهد حالة الحريات الدينية تدهوراً شديداً في البلاد منذ ذلك الحين. ويمكن أن يُعزى ذلك بشكل أساسي إلى سيطرة الجماعات المسلحة غير الحكومية على مناطق شاسعة من البلاد، إلى جانب عدم وجود أي سيطرة حقيقية من قبل حكومة مركزية ومعترف بها.

إن صفة التسامح شبة منعدمة لدى الجماعات المتشددة تجاه الأشخاص ذوي الآراء أو المعتقدات المختلفة، والتي قامت بملاحقة وتهجير، وفي بعض الحالات، اللجوء إلى قتل أولئك الذين يعارضون آرائهم أو أيديولوجيتهم.

يلخص هذا الموجز بعض أبرز الممارسات والأطراف المشاركة في الوضع الحالي للحريات الدينية في اليمن.

قمع الحوثيون للأقليات

الحوثيون[1]، جماعة شيعية طغت على الطائفة الزيدية في اليمن[2]، هي جماعة مسلحة غير حكومية خاضت ست حروب ضد الدولة وسيطرت على العاصمة اليمنية صنعاء منذ سبتمبر 2014م وعلى مساحات شاسعة من البلاد. مارست هذه الجماعة سياسات تمييزية وعنيفة وشردت وأجبرت عدد من المجموعات اليمنية الضعيفة على النزوح، مثل عشرات الأسر اليهودية والبهائية[3]، بالإضافة إلى مجموعات يمنية أخرى ضعيفة (وغير يمنية) مثل المهمشين[4] أو اللاجئين والمهاجرون من دول القرن الأفريقي.

كما أقدمت هذه الجماعة على أعمال اضطهاد واعتقال وترحيل، حيث هُجرت ما لا يقل عن 13 عائلة يهودية خلال عامي 2020م و2021م[5]، فضلا عن تهجير ستة معتقلين بهائيين مقابل إطلاق سراحهم في 2020م، بطريقة يمكن وصفها بـ «الإبادة الصامتة».

يحاول الحوثيون فرض تعاليمهم وأفكارهم باستخدام القوة، وقد عُرف عنهم ممارسة التطرف ضد الطوائف السنية في مناطق سيطرتهم، من خلال قمع أئمة هذه الطوائف وفرض طقوسهم ومعتقداتهم. حيث قاموا بمنع أداء صلاة التراويح خلال شهر رمضان المبارك[6]، ومنعوا التآمين (أي قول كلمة «آمين» عند قراءة سورة الفاتحة في الصلاة)، لأنها ليست موجودة في مذهبهم. ويوضح الرسم البياني في الصفحة التالية تصاعدًا في ممارسات القمع من قبل الجماعة، خاصة خلال شهر رمضان. وعلاوة على ذلك، فقد عُرفت الجماعة بتفجير مساجد ومراكز تعليمية تابعة لبعض الطوائف السنية.

---

1 المعروفون أيضاً باسم «أنصار الله».

2 مشاري الزيدي، «لا تخلطوا بين الحوثيين والزيديين»، *صحيفة الشرق الأوسط*، نوفمبر 2009م https://eng-archive.aawsat.com/mshari-al-zaydi/opinion/dont-confuse-the-huthis-with-the-zaidis

3 سعيد البتاتي، «زعيم البهائيين في اليمن يشكو من القمع المنهجي للحوثيين»، *Arab News*، نوفمبر 2020م، https://www.arabnews.com/node/1766391/middle-east

4 المهمشين: يمنيون ذوو بشرة داكنة، يُعتقد أن لهم أصول أفريقية.

5 بحسب مصادر خاصة بمركز إنصاف.

6 لوكا نيفولا، «القمع الديني خلال شهر رمضان: حالات من اليمن والبحرين والعراق ومصر وفلسطين»، *ACLED*، https://acleddata.com/2021/08/12/religious-repression-during-ramadan-cases-from-yemen-bahrain-iraq-egypt-and-palestine/

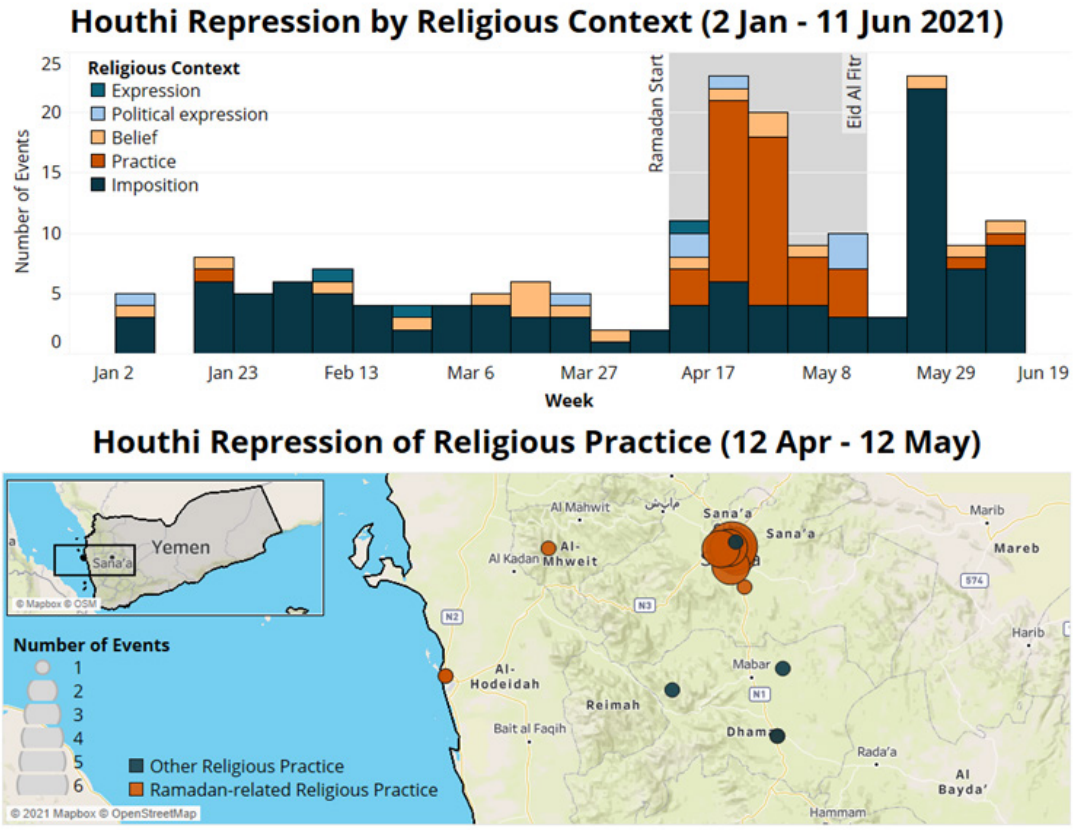

رسم بياني وخريطة توضح ممارسات القمع الحوثية ، كما نشرتها ACLED لمشروع بيانات الأحداث ومكان النزاع المسلح، 2021م

تلقى مركز إنصاف عدة تقارير من سكان صنعاء ومناطق أخرى، أطلعونا على تحويل جماعة الحوثيين منذ رمضان الماضي للعديد من المساجد في أحيائهم من دور العبادة إلى أماكن لعقد الاجتماعات، ولإحياء أمسيات طائفية.

ويمكن تلخيص أبرز ممارسات هذه الجماعة على النحو التالي:

1. فرض المعتقدات الشيعية على طلاب المدارس وتغيير المناهج التعليمية.
2. إغلاق المراكز التعليمية والجمعيات الخيرية والمكتبات لكل من يختلف معهم.
3. إجبار المواطنين على ترديد شعارهم المعروف بـ«الصرخة» عقب الصلاة في المساجد،

وتعليق ملصقات وشعارات الحوثيين في المساجد السنية.

4. منع أئمة وخطباء المساجد غير المنتميين للحركة الحوثية ذات الطابع الشيعي.

5. اعتقالات واسعة النطاق لمنتسبي وزارة الأوقاف.

6. استهداف المذاهب السنية.

7. بسبب التناقض في موعد عيد الفطر بين الطائفتين السنية والشيعية في بعض الاحيان، يتم في بعض الحالات اعتقال من يخالف شعائر المذهب الشيعي.

8. فرض محاضرات لمؤسس جماعة الحوثي حسين بدرالدين الحوثي على معتقلي الديانات الأخرى ومنعهم من ممارسة شعائرهم.

9. استهدافهم للأقليات مثل البهائيين واليهود، والعمل على تهجير وتشريدهم خارج البلد، والزج ببعضهم في السجون دون أي مسوغ قانوني، كقضية المعتقل اليهودي ليبي مرحبي[1].

10. إجبار الناس على دفع الزكاة للمؤسسات الدينية الحوثية.

11. فرض قانون «الخُمس»، والذي يسمح للحوثيين بالاستيلاء على 20٪ من ثروة البلاد سواء كانت مملوكة للدولة أو للمواطنين.

أُسر تطلب الحماية من الاضطهاد الديني

من المهم التطرق إلى ان هناك عدد من العائلات المسيحية التي تواصلت مع مركز إنصاف تطلب الحماية ومساعدتها في الوصول إلى المنظمات الدولية بسبب المخاطر المتزايدة التي تواجهها. وقد عملنا في مركز انصاف مع احدى المنظمات الحقوقية الدولية على نقل وحماية عدد من المسيحين الى مكان آمن في شهري مارس وسبتمبر من عام 2021م.

1 ليبي سالم مرحبي: معتقل يهودي يمني لدى سجون الحوثيين، تم اعتقاله في مارس 2016م هو وثلاثة عاملين وموظفين في مطار صنعاء. وقد صدر أكثر من أمر وحكم قضائي للإفراج عنه هو والأخرين، إلا انه تم الافراج عن الجميع ولم يتم الافراج عن ليبي. للمزيد من المعلومات حول هذه القضية، يمكن الاطلاع على تقرير «التهمة يهودي: تقرير عن المعتقل اليمني ليبي سالم مرحبي»، الصادر عن مركز إنصاف، https://insaf-ye.org/ar/archives/2422

هؤلاء المسيحيون وغيرهم في اليمن غير قادرين على التعبير عن أنفسهم بحرية[1]، لا في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون ولا في المناطق الخاضعة للحكومة الشرعية، وهو ما يتعارض بشكل واضح مع الحرية الدينية المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها اليمن.

تنظيم القاعدة

إن وجود تنظيم القاعدة[2] في اليمن يرعب مواطنيها بسبب استهدافه لكل من يختلف معهم عقائدياً ودينياً. فبالإضافة إلى ارتكابهم عمليات إرهابية، فإنه من المعروف أنهم يمارسون الضغط على الجماعات والطوائف الأخرى لتهجيرهم قسراً. وقد رصد مركز إنصاف حالتين تخص الأقلية الإسماعيلية تم اختطافهما من قبل التنظيم. حيث يتم في مثل هذه الحالات، إما قتل الضحايا بطرق وحشية بشعة باستخدام الخناجر أو مساومة عائلاتهم للحصول على فدية (مالية أو مقايضة بالإفراج عن سجناء ينتمون للقاعدة) مقابل إطلاق سراحهم. وعلى الرغم من أن مثل هذه الأعمال العنيفة والمتطرفة ليست بجديدة على هذا التنظيم، إلا أنها حتى الآن لم تعد محصورة في عليهم، حيث تقوم الميليشيات الأخرى بأعمال مماثلة (وإن كانت ربما أقل بشاعة) كما ذكرنا في بداية تقريرنا.

العنف الطائفي في عدن

في سياق حديثنا حول الخلافات الدينية، ليس بإمكاننا تجاهل الاغتيالات التي تطال شخصيات محسوبة على حزب «الإصلاح»[3] في عدن. حيث ان بعض المستهدفين هم أئمة مساجد يتبعون المذهب الشافعي[4]، والبعض الآخر هم من الصوفيين وأتباع المذهب الإسماعيلي.

إن قتل هذه الشخصيات التابعة للفصائل الإسلامية الدينية والسياسية، يزيد من إثارة الصراع الديني في اليمن ويؤججه. وهي محاولات لإثارة الفتنة الطائفية بين مختلف الطوائف، والذي

---

1 عن موقع *Open Doors*،
https://www.opendoorsusa.org/christian-persecution/world-watch-list/yemen

2 والمعروف أيضًا باسم تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية (AQAP).

3 Euro-Med Monitor، «اليمن: اغتيال النشطاء السياسيين الرئيسيين يعكس تداعيات انعدام المساءلة» ، موقع الإغاثة *reliefweb*، يوليو ٢٠٢١م،
https://reliefweb.int/report/yemen/yemen-assassination-key-political-activists-reflects-ramifications-lack-accountability

4 الشافعي: أحد المذاهب السنية في الإسلام.

يساعد بدوره على تأجيج الصراع المستمر.

الفئات الأكثر ضعفاً

على الرغم من الآثار الكارثية للحرب على اليمن ومواطنيها، فقد تأثرت بشكل خاص الأقليات الدينية مثل اليهود والمسيحيين والبهائيين والإسماعيليين في مناطق مختلفة من البلاد.

إن اليمن يواجه وضعاً خطيراً جداً من الترهيب بسبب التطرف الديني، أدى مع استمرار الحرب إلى اشتداد هذا الخطر وتحويل اليمن إلى ساحة معركة خطيرة تولد المزيد من التهديدات للأقليات وتشدد الخناق على الدين والحريات الطائفية.

الالتزامات القانونية

وقعت الجمهورية اليمنية على مجموعة من المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، لاسيما العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR)، والذي يضمن الحريات الدينية في المادة 27 من فقراته[1]، بالإضافة إلى اتفاقية مناهضة التعذيب (CAT). ومع ذلك، فإن الالتزام ببعض هذه الاتفاقيات يكاد يكون معدومًا، خاصة وأن العديد من أحكام القوانين المحلية تعارضها. تظل هذه المعاهدات سارية خلال فترات النزاع المسلح. وتظل الحكومة اليمنية ملزمة بهذه المعاهدات في المناطق التي تقع تحت سيطرتها الفعالة. كما ان على سلطات الأمر الواقع التي تسيطر على أجزاء كبيرة من الأراضي اليمنية وسكانها وتمارس وظائف شبيهة بوظائف الحكومة – مثل جماعة الحوثيين – عليها أيضًا التزامات بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان باحترام حقوق الإنسان وحمايتها والوفاء بها ضمن ولايتها القضائية وفي الأماكن التي تمارس سيطرة فعالة عليها.

1 عن الموقع الرسمي لمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، https://www.ohchr.org/en/professionalinterest/pages/ccpr.aspx

التوصيات

يحث مركز إنصاف المجتمع الدولي، وبالتحديد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والجهات المعنية الأخرى، على مواصلة جهودهم في السعي لتحقيق السلام في اليمن. وقد أعددنا قائمة بالتوصيات التي يمكن أن تساند هذه الجهود.

1. دعم جهود ومبادرات السلام الهادفة إلى استعادة الدولة المدنية التي تضمن حقوق وحريات كافة المواطنين بما فيهم الأقليات.
2. إنهاء ممارسات الإخفاء القسري والاحتجاز التعسفي والترهيب وتهجير الأقليات من قبل جماعات مثل الحوثيين.
3. إجراء تحقيق دولي شفاف في الاغتيالات التي استهدفت الشخصيات الدينية.
4. إيجاد حل لحماية المسيحيين اليمنيين المعرضين لخطر التعرض لهذه الجماعات المتطرفة، والذين يعتبرون قتلهم انتصارًا دينيًا.
5. استحداث برامج حماية للمواطنين اليمنيين والأقليات على وجه الخصوص، من خلال دور دولي فاعل، وهو دور غائب للأسف في الوقت الحالي، يضمن السماح للمواطنين بممارسة حقهم في الحرية دون ترهيب أو قيود لا داعي لها.
6. ممارسة الضغط الدولي على كافة الجهات فيما يتعلق بحماية الأقليات وحقوقها. وقد رأينا مدى فاعلية مثل هذه الضغوط، والتي لعبت دورًا رئيسيًا في قرار الحوثيين بالإفراج عن المعتقلين البهائيين، بغض النظر عن حكمي الإعدام الصادرين بحقهم.
7. ضمان حيادية واستقلالية النظام القضائي، ومنع تعطيل الهيئات القضائية المختلفة التي تلاشى دورها الفعال خلال الحرب الدائرة، الأمر الذي أدى بدوره إلى وجود قضايا لم يتم حلها، مع اتخاذ إجراءات إضافية لضمان الإفراج عن المعتقلين تعسفيا والمختفيين قسراً،

ومنهم المعتقل اليهودي اليمني ليبي مرحبي، المعتقل منذ 2016م، ولم يُفرج عنه على الرغم من وجود عدة أحكام قضائية بالإفراج عنه.

8. ترسيخ قيم حقوق الإنسان وإدخال مفاهيم حقوق الإنسان في المناهج التعليمية ووسائل الإعلام، مع توفير بيئة تشريعية تحد من خطاب الكراهية والتحريض.

9. اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان حماية المدافعين عن حقوق الانسان والأقليات، كالصحفيات والصحفيين والناشطات والناشطين، ضد أعمال الترهيب أو الاعتداء أو الاحتجاز التعسفي، مع تشجيعهم على مواصلة عملهم القيم.

إصدارات مركز إنصاف للدفاع عن الحريات والأقليات - يناير 2022م